[FINAL] [26JRDEL] [Sat May 5 19:57:24] [noor.hussein] [26JRDEL] [26] [N/A][-]

عبد المجيد.. أمير الإنسانية



عبد الرحمن الشبيلي*

يصعب على الكاتب أن يختزل سيرته في أسطر، لكن رغبة «الشرق الأوسط» لا ترد بالتقاعس،ومكانةالفقيد تستحق مساحات،والمفاجأة تعقد اللسان والقلم،كما هو مألوف في مواقف الأحزان.

عبد المجيد بن عبد العزيز، رحمه الله، أمير جمعت فيه الطيبة والإنسانية، والقرب من أسرته،وأكرمه الله بخدمة حرميه الشريفين والمدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة من قبل، وشهد تنفيذ مشروعات توسعة عملاقة فيهما، وكان قد مر بتجربة إدارية في تبوك، تحولت فيها هذه المنطقة المهمة حدوديا، والحيوية اقتصاديا، من مجمعات حضارية وقروية متناثرة إلى مركز إنتاجي وعسكري وحضاري عملاق.

يأتي عبد المجيد بن عبد العزيز، أسريا، في المرتبة الثانية والثلاثين بين أبناء الملك عبد العزيز رحمه الله. وهو الرابع قبل الأخير بينهم، ولعله من مواليد عام 1943، وهو الشقيق الأصغر لكل من الأمير بدر بن عبد العزيز. والأمير عبد الإله، والأميرتين نورة ومشاعل، أما والدتهم، فهي هيا السعد السديري، وهي أخت للجوهرة السعد السديري والدة الأمراء سعد وعبد المحسن رحمهما الله، ومساعد، حفظه الله، وشقيقاته. وأما حرمه، فهي سارة عبد المحسن العنقري، والدة ابنهما الوحيد الأمير فيصل بن عبد المجيد، وعندما اتخذ عنوان هذه النبذة الموجزة من لقب «الإنسانية» رمزاً، فليس لأنه قد تبنى مؤسسات ونشاطات خيرية وتنموية واجتماعية، وحسب، ولكن لأن إنسانيته تجسدت في رعاية أحفاده، عبد العزيز وتركي والعنود، (أبناء نجله الوحيد فيصل)، رعاية فاقت التصور والتوقعات، لدرجة يقال عنها إنه يرقب ذهابهم وعودتهم من المدارس، ولا يسافر إلا وهم برفقته ومعيته، من هنا، فإن أسرته الصغيرة ستكون الأكثر ثكلًا بفقده، واستحقاق التعزية به.

تعرض الفقيد منذ نحو عامين لمرض عضال مفاجئ، وكان قد اقترب من الشفاء، قبل أشهر وعاد إلى وطنه،لكن صحته انتكست، ورجع إلى مشفاه، لكن إرادة الله كانت الأسرع، لا راد لقضائه. سبحانه.

رحم الله أبا فيصل، ودثر روحه برضوانه.

* إعلامي سعودي

شرم الشيخ: خارطة طريق عراقية



جابر حبيب جابر

تظل الآمال ترقب وتختبر قادمات الايام فيما اذا كان سيشكل مؤتمر شرم الشيخ حول العراق انعطافة هامة في التعاطي مع الشأن العراقي، أو فيما إذا نجح في رسم خارطة طريق للخروج بالعراق من حالة عدم استقراره الراهنة، عبر التزامات واضحة ومتقابلة تقع على الاطراف الدولية والإقليمية والعراقية، وهذا لا يتأتى بالطبع من بيانه الختامي، على أهمية ما تضمنه، كونه لا يبتعد او يأتي بفارق عن مؤتمرات دول الجوار التي سبقته او المؤتمرات الاخرى التي تصدرت جدولها القضية العراقية، إلا ان العبرة تظل في نقل توصياته الى سياسات واقعية على الارض وفي التزامات صادقة ومحددة في تطبيقه.

كما انه لم يعد يكفي تذكير الدول المؤتمرة بمعاناة الشعب العراقي وعظم الآلام البشرية والمآسي الانسانية التي يدفعها يوميا تقتيلا وتشريدا او في النزف الدائم لثرواته والتخريب المستدام لضروريات حياته او عن نحر معالم الجمال فيه ودك أسس مقومات حضارته وحرق ثقافته؛ إذ لا مكان في هذه المؤتمرات لجرأة مواجهة البعض ومكاشفته بأدواره الفاعلة او المستترة في إذكاء نار عنف العراق، وسنسلم جدلا بأن الاجهزة الامنية والاستخباراتية لهذه الدول لا تعرف عن الآلاف من الجهاديين والانتحاريين من أبنائها الذين يذهبون للعراق أو عن شبكات التمويل والدعم المالي أو منابر الحث والتعبئة والإفتاء في دولها، أو عن معسكرات التدريب فيها أو عن الحدود السائبة باتجاه واحد، لنسلم ايضاً بأن هذه الدول فاقت في ديمقراطيتها واحترامها لحقوق الانسان ولخصوصيته الدول الاوروبية، لذا هي لا يمكن ان تسلك سلوكها المضيق على الجماعات المشكوك بها او في رقابتها لاتصالات هذه الجماعات او بالتحرز على المشبوهين منهم وإقامة تعاون دولي واسع لتبادل المعلومات وتسليم المطلوبين ونظام محكم لمراقبة التحويلات المالية وجهد حثيث لتهذيب الخطاب الديني من مضامين العنف، إذ ان دولنا لا يمكن ان تنزل الى هذا المستوى من التضييق على حرية الافراد، لذا فهي لا تسائل أهالي آلاف الانتحاريين عما اقترفه ابناؤهم، ولا عن دماء البسطاء من العراقيين الذين يقتلون في أسواقهم وفي سعيهم لرزقهم وفي مدارسهم لا لذنب اقترفوه إلا لأن هناك من أفتى ووجه بأن أجسادهم التي أنهكها الظلم والعوز والفاقة معبر لمتعجلي الجنة، كنا سنصدق لو ثبتت لنا حالة مساءلة واحدة، وفي هذا السياق ايضاً سنكذب اعترافات العائدين من العراق الذي تحدثوا عن رئيس ومسؤولي بلدهم الذين كانوا يستقبلونهم كأبطال. لذا فعبارة ان تعمل الدول على ضمان أمن العراق وعدم التدخل في شأنه ومنع الارهاب من الانتقال اليه، باتت أقرب الى إسقاط الفرض؛ فدولة عربية واحدة في المغرب العربي تحدثت عن تفكيك ـ في عام واحد ـ احد عشر شبكة تجنيد للقتال في العراق، وهذه دولة نائية عن العراق شأناً وجغرافية.

كما لا يمكن التعويل على اختراق هام في العلاقات بين امريكا وبين ايران وسوريا، وهما الاكثر راديكالية في الصراع مع الولايات المتحدة لمتبنيات ايديولوجية او لكونهما المستهدفتين منها، فبجانب انه لا يمكنهما ان تتخليا عن هواجسهما من وجود امريكي رابض الى جانبهما، فانهما لا تشعران بأن ملفات المنطقة منفصلة أو بأن مساعدة امريكا في الخروج من ورطتها ممكن ان تكون بلا أثمان. لذا ولصعوبة التسويات وضعف جاذبية الحوافز المتوافرة على الطاولة لهاتين الدولتين، فان الأمر لن يعدو أبعد من إشارات متبادلة وكسر مظهري للجليد، في حين ان هناك من يذهب في تشاؤمه بعيداً ويرى إمكانية تكرار سيناريو حالة رهائن السفارة الامريكية في طهران والتي أسهمت في اسقاط ادارة كارتر والإتيان بإدارة ريغان، لذا فان إبقاء وضع العراق مرتبكا سيعجل بذهاب هذه الادارةوالتخلص من سياستها الخارجية الصقورية، إلا انه رغم هذه المخاوف التي نتمنى ان لا تصح، إذ انها لو صدقت فستطيل عذابات العراقيين، فان من الممكن ان ينجح العراق في ان يكون بوابة تفاهمات جديدة تحل وإن بالتدريج عداءات مستحكمة ومزمنة.

إلا ان أهمية المؤتمر أرى انها تتأتى من كونه انعقد بالترافق مع احتدام الجدل والصراعات الداخلية في واشنطن حول انسحاب القوات الامريكية في العراق وإنهاء تورطها فيه؛ فالكل تسلم الرسائل المنبعثة وفقاً لرؤيته وانشغالاته، فبعض دول المنطقة هي لا شك ستكون المستفيدة من فقدان الولايات المتحدة لمصلحتها في القضاء على الاستبداد بعدما أفشلت في العراق، وفي العودة لتفضيل أنظمة مستقرة على أخرى دـ يمقرا طية مصحوبة بفوضى ومخرجات غير مضمونة، أو في تنامي الإحباط من المنطقة وضرورة تركها لشأنها، كونها أثبتت انها عصية على الديمقراطية، فمع هذا الارتياح من قرب انكفاء امريكي وإبعاد مخاطر التغيير عن أنظمة المنطقة والنجاح في جعل نموذج الديمقراطية التي زرع فيها باهظ التبني، فانه لا بد الآن من التفكير بعراق ممهد للانسحاب او بعراق ما بعده، وفي تجنب ان يكون بديله الفوضى او الحرب الاهلية او التشظي، وفي منعه من ان يكون ساحة تمددات إقليمية او لدرء انتقال وامتداد العنف الى خارجه، او ان تكون المنتصرة القاعدة وجماعات التشدد، وهي الطرف الثاني التي تسلمت الرسالة والتي تيقنت ان ما عليها إلا الانتظار بضعة أشهر يعقبها انسحاب وانهزام امريكي، وحتى ذاك الوقت فان عليها الاستمرار باستراتيجيتها العاملة على الحاق الانتكاسات بأي تقدم عبر المواظبة والتصعيد في أساليب البطش والقتل الدموي الوحشي وبالدفع في اتجاه إشعال الحرب الأهلية؛ إذ هدفها لن يكون الالتحاق بقطار السياسة او الحصول على عربة فيه، بل نسفه وقتل ركابه وإقامة مشروعها على الانقاض، وهذا تحديداً ما شكل بداية الفراق بينها وبين الجماعات المسلحة العراقية التي تظل وان علا سقف مطالبها وتشددت في لاءاتها، طرفاً عراقياً يمكن ايجاد التفاهمات معه.



والحكومة العراقية ايضاً تسلمت الاشارات المنبعثة من الجدل الدائر في واشنطن، ويفترض انها أدركت أن ليس أمامها وفرة من الوقت وان عليها ان تعين الادارة هناك في معركتها الضارية بأخبار طيبة من بغداد، كما ان سقف تطبيقاتها لالتزاماتها التي باتت تلح عليها كل الاطراف، لن يكون زمناً مفتوحاً؛ فهي التزمت بتعهدات لجهة مصالحة وطنية حقيقية وإعادة تأهيل وضم من استبعدوا وبتعديلات دستورية وبإقرار قانون للنفط يكون عاملا لوحدة وشراكة بين العراقيين، وبإيجاد جيش مهني وبإعلاء شأن المواطنة، لذا فانه لا أحد سيصدق الحكومة إذا ما أتت في مؤتمر قادم وهي تحمل نفس حزمة الوعود.

القوات الأميركية ستكون مطلوبة في العراق لعقد قادم

اوين وست*

عندما تفشل السلطة المدنية في تأييدهم يعزي الجنود انفسهم بمقولة كلاوسفيتز بأن الحرب هي امتداد للسياسة. ولكن في 2005 و 2006 حدث العكس في العراق فقد تعمقت الحرب، وأخذت تزيل بصفة منتظمة مصداقية الادارة والنفسية الاميركية، في الوقت الذي وقف فيه السياسيون على الهامش، يكفيهم تبدل الاهانات الى ان طرح ميدان المعركة مسارا سياسيا واضحا. الا ان الامر الملفت للانتباه، كان عجز المؤسسة العسكرية عن السيطرة على الموقف وتقديم خطة حرب واقعية في العراق. وفي الداخل، تم حل ازمة التجنيد والإمدادات والنشر، ولكن في العراق استمر الجنرالات في تقديم تقييمات للقتال اصبح من الواضح عدم دقتها مثل تقييمات السياسيين. والهدف هو وضع قوات عراقية في المقدمة، ونتيجة لذلك، كانت تبني مفهوم ميدان معركة على نطاق واسع نادرا.

واليوم صححت العلاقة بالتوسع. لقد حان الوقت لهؤلاء الذين يقفون ضد الحرب في العراق للنظر في النتائج العسكرية المحتملة للانسحاب. ولكن الوقت قد حان ايضا بالنسبة لأنصار الحرب للتراجع والاعتراف بأن الرأي العام في جزء كبير منه هو الذي يحدد البدائل العسكرية.

من الصعب بالنسبة لجندي مثلي تقبل تعليق مثل تعليق السناتور هاري ريد «لقد فقدنا هذه الحرب، وزيادة القوات لن تحقق أي شئ» عندما تطلق هذه التصريحات امام لافتة عليها عبارة ايدوا قواتنا. ولكن وظيفة السياسيين مختلفة عن وظيفة الجندي. ويعتقد ريد ان افضل طريقة لدعم القوات هو الاعتراف بالهزيمة وسحبهم من العراق – وهو تصور يشاركه فيه العديد من السكان.

ويبدو الامر منفصلا عليهم خلال جولة قمت بها اخيرا، اختتمتها في شهر فبراير الماضي، يسرعون لمحاولة القضاء على قلق نظرائهم العراقيين ورفض دعوة انسحاب القوات من قبل السياسيين الاميركيين، وهي انباء تسربت الى ميدان المعركة خلال فصل الشتاء. وبعد كل ذلك فإن زيادة عدد القوات لن يبدأ تطبيقه تماما الا في منتصف فصل الصيف.

وتجدر الاشارة الى ان التصويتين في الكونغرس في الاسبوع الماضي بتحديد برنامج زمني لانسحاب القوات الاميركية تماما قد اضعف مثل هذه التأكيدات. وينبع التشوش من التناقض الضمني في سياستنا: بالرغم من ان عبء الحرب يتحمله عدد محدود، فإن اغلبية الاميركيين يريدون الانسحاب من العراق، وتزداد النسبة. ولا بد من انهيار جانب من الجوانب.

لقد قضينا اربع سنوات في نزاع عالمي سيمتد عبر اجيال، ونقاتل ايدولوجيات مهووسة العسكرية المدنية نفسها، وبالرغم من ذلك فإن العسكريين مثلي الذين يعتقدون بإمكانية استقرار العراق يواجهون مفارقة مريرة. فمن ناحية بدأت المؤسسة العسكرية، اخيرا، في تنفيذ تعديلات ذات مغزى للقتال المعقد. ومن ناحية اخرى، بدأ السياسيون في تعزيز مواقفهم. والمأساة هي ان الجانبين يسيرون في اتجاه متعارض.

معظم الاميركيين الذين خدموا جنبا الى جنب مع الوحدات العراقية، ولا سيما هؤلاء الذين كانوا مستشارين للفصائل العراقية، يعتقدون ان مجموعات كبيرة من قواتنا ستصبح مطلوبة في العراق لعقد قادم. وهذا البرنامج الزمني هو المعدل المتوسط في تمرد كلاسيكي، ومتفائل بالنسبة لتمرد تعززه الخلافات القبلية والكراهية الدينية.

والقوات الاميركية في العراق تتساءل دائما عن التزامنا بمعركة بدأناها نحن. ومعظم المستشارين الذين تعرفت مع ارتفاع في عدد القوات العراقية وحاليا تقوم القيادة العسكرية العراقية بتحويل الجنود من مناطق أخرى إلى بغداد. لذلك فإن على الحكومة العراقية أن تضاعف حجم الجيش إلى 300 ألف من الوحدات المقاتلة من 150 ألف حاليا. وستعطي زيادة عدد قوات الولايات المتحدة فترة كي ينفذوا هذا الأمر ويجب وضع أوقات محددة لتنفيذه.

والفكرة هي أنه ابتداء من خريف هذا العام تبدأ القوات العراقية بالزيادة وتبدأ مع القوات الأميركية بالتحول إلى مجاميع استشارية أصغر مربوطة بوحدات عراقية بينما يبدأ عدد القوات الأميركية بالتناقص. واليوم هناك الكثير من الدوريات الأميركية تقوم بعملها لوحدها. وخلال عام واحد سيكون مثاليا ألا تترك الدورية الأميركية قاعدتها بدون مشاركة العراقيين معها.

ومن الغريب أن قرار الكونغرس الداعي إلى سحب القوات الأميركية سيسمح باستمرار وجود المستشارين الأميركيين لذلك فإنه حتى مع أولئك الأعضاء في الكونغرس الذين صوتوا لصالح قرار سحب القوات العراقية سيدعمون بقاء قوات غير مقاتلة في العراق من دون أن يظهروا وكأنهم منافقون.

وهذا يعني بقاء 75 ألف عسكري أميركي يقومون بدعم الجيش العراقي حتى خريف عام 2008، وهذا نصف ما سيكون عليه عدد الجنود الأميركيين خلال هذا الصيف. وهذا أكثر مما يريده المؤيدون لقرار سحب القوات الأميركية من العراق.

وسيحتاج هؤلاء السياسيون إلى قدر من الشجاعة كي يوافقوا على ضرورة وجود القوات الأميركية بصفة استشارية لان ذلك هو الطريق الوحيد الذي يسمح للعراقيين بجعل بلدهم آمنا. وهذا هو الهدف الذي يتفق عليه جميع الأميركيين سواء من هم ضد أو مع الحرب.

* خدمة «نيويورك تايمز»